

رسالة في حكم التسليم في الصلاة

تأليف محمد باقر بن محمد بن محمد بن الحسين

نحمدك يا من لم يزل ياعطوفاً رافقاً ونسبحك يا من لم يكن له احد كفواً وشيخاً ولا وصي على من قرر النوافل لتكجيل الفرائض حراً
وعلاجاً وعترته والاله الذين هم كانوا للشرعية ركناً وقواماً وبعد يقول العبد الملتجئ الى رفته ربه العاقر ابن شهر تقي الموسوي
مهر باقر قد بلغني عن بعض الافاضل عثره اني مع سادات الاخر والاول في تسليم النوافل ما كان اعتقادى انه مخالف
للمواقع ومنافى للتخلف من هو للشيعة حافظ وصانع فبرزت هذه الكلمات في ابانتها في ذلك وازدواج
الباطل هناك ارجو من الله سبحانه ان لا يكون قصدي فيه الا اتباعاً مرضاته واهتقاً الحق في سبيله فهو دونه
وشرعية بحق كحل خليفته مهر سبدر سلم وعترته واك صلات الله وسلامه عليه وعليهم الى لقاء ربه وسما
تسليم النوافل وهو انه لا يجوز الجمع في تسليم النوافل بين الصبح الثالث المعودة في تسليم الفرائض بل يجب اقتضا
فيه بصيغة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فنقول ان هذا المطلب ينحل الى مطلبين احدهما انه يجب الاقتصار في
تسليم النوافل بصيغة السلام عليكم ولا يجوز العدول عنها الى غيرها ولو استقام علينا وعلى عباد الله الصالحين
والظاهر ان هذا المطلب مما لا ينبغي التامل في فده كلف على التحقيق ان حكم النوافل في ذلك حكم الفرائض
فكلما لا يجب الاقتصار في تسليم الفرائض بالصيغة المذكورة بل يجوز العدول عنها الى صيغة السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين للنصوص فيها المعقولة المستفيدة فكذلك الحال في النوافل ولا تفاوت بينهما في ذلك
اصلاً وظاهراً من شيخ الطائفة نور الله تعالى ضريحه في موضع من التهذيب دعوى اجماع الشيعة عليه كما استنفذ
على عبارته بتوفيق الله ومدايته واعانته والله ليل على هذا المرام الطائفات النصوص الواردة عن سادات
الانام عليهم الاف التحية والسلام من المنعم الفيض الوهاب العلامة منها هو المشهور بابن العاصم والخاصة من
قوله صلى الله عليه وآله تخليها التسليم بنا على ان التسليم فيه كالسليم السلام علينا ايضاً فكما ان مقتضى ان
الاول محلل ومخرج عن الصلوة فكذلك الثاني وبعبارة اخرى فكما ان مقتضى جواز الاقتصار في مقام التسليم بالاول
فكذلك الحال في الثاني فنقول ان الصلوة فيه اعم من الفرائض والنوافل فتضمنت احكام المذكور في القسمين
وهو المطلوب ان قلت يمكن الايراد عليه من وجهين احدهما ان الحديث المذكور مروي عن طريق العامة ولم

السلام عليكم

يوجد سند في طريقنا فكان على منه المناسبات لا يصح التوصل عليه في اثبات الاحكام الشرعية والثاني ان لفظ التسليم
 فيه وان كان مطلقا لكن التمسك بالمطافات في افرادها مشروط بتواطؤها وهو مفقود فيها كحق فيه لشيوع هذا
 اللفظ في صيغة السلام عليكم كما في غيرها مما اعرفت به المحققين ويشهد له تتبع النصوص الصادرة من الائمة
 الطاهرين عليهم الصلوات من فطر السموات والارضين فينصرف لفظ التسليم في الحديث اليه فلا يصح التمسك
 به فيما انتم بعدد بياننا قلنا اما الجواب جهنم من عنى الاول فهو ان ذلك لا يراد وان صدر عن جماعة من الاولاد
 كالعلماء وشيوخنا اشهد وغيرهما في المختلف بعد ان حكى استدلال القائلين بوجوب التسليم بالرواية
 المذكورة المنع من الرواية فانها لم تقبل البناء متصل الرجال وان كانت من المشاهير الا ان السبيل لم يبت
 حجة وقال في الذكرى بعد ان حكى عن المحقق في الجبر الاستدلال بالرواية وغيرها اما هذه الفظة فيه مناقشات
 منها المطالبة بصحة حديث وتخليها التسليم فاطلم زوسنا في اخبار الاممحاب انما هو من طريق العامة
 لكنها مما لا وقع له لاننا وجدنا ما في طريقنا باب ترمذ متعده منها ما في باب النوادر من طهارة الكافي عن علي بن
 نجر عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن القضاة عن ابي عبد الله السلام قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله اقتساح الصلوة الوضوء وتكريمها التكبير وتخليها التسليم وهو مروي في ادائل الفقيه في باب
 اقتساح الصلوة وتكريمها وتخليها مسلا عن مولانا ابي المؤمنين ٤٠ ومنها ما في العيون في باب كتبه مولانا الرضا
 عليه السلام للامون من محض الاسلام عن عبد الواحد بن عبدوس التميمي عن علي بن محمد بن قيس بن
 الفضل بن شاذان عن مولانا الرضا عليه السلام لا يجوز ان يقول في التشهد الاول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 لان تحليل الصلوة التسليم فاذا قلت هذا قد سلمت ومنها ما رواه فيه ايضا في الباب المتقدم على الباب المذكور
 بذلك السند عن مولانا الرضا عليه السلام ان قبل فم جعل التسليم تحليلا للصلوة ولم يجعل به تكبرا او تسبيحا
 او ضربا اخر قيل لانه لما كان في الدخول في الصلوة تكريم للكلام للمخوفين والتوجه الى الخالق كان تحليلها كلام
 المخوفين والافتغال عنها ابتداء للمخوفين في الكلام انما هو التسليم وهو مروي في العلل في باب علل الشرايع واصول
 الاسلام بذلك السند ايضا فنقول ان جلاله قدر الفضل بن شاذان مما لا يقفقر الى البيان واما عبد الواحد بن
 عبدوس فانه لم يذكر في غالب كتب الرجال لكن كثرة ذكره الصدوق قدس الله تعالى روحه متروضا او مرقا
 نزل على جلاله قدره وثاقته وفي العلل بعد ان اورد الحديث الطويل المشتمل على ما ذكره وغيره حديثا عن عبد الواحد بن محمد

هذا من كتب ابواب السطوح راجع الى قوله في اصول
 بعد ايراد حديث الطويل ايضا حديثا عن عبد الواحد بن محمد

عبدوس النيسابوري العطاس رحمه الله وفي الباب الرابع والثلاثون ما كتبه الرضا عليه السلام لما سئل عن محض الإسلام
وشرايع الدين عن عبد الواحد المذكور عن ابن قتيبة عن الفضل قال سأل الامامون علي بن موسى الرضا عليه السلام ان يكتب
له محض الإسلام على الاكباد والاختصاص فكتب عليه السلام ان محض الإسلام شهادة ان لا اله الا الله لا اله الا الله
بطوله ثم قال حدثني بذلك حمزة بن محمد بن احمد بن ابي جعفر بن محمد بن يزيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام
قال حدثني ابو نصر قنبر بن علي بن شاذان عن ابيه عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام وذكر شيئا مخالفا
فحدثني ابن عبدوس ثم قال حدثني عبد الواحد بن محمد بن عبدوس بن فضال عن عمه عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الوثوق
والاعقاب عبد الواحد المذكور وقال في نسخة الفقيه وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا
فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطاس عن ابيه عنه وقال الفاضل السيد المصطفى في رجاله في عبد
الواحد المذكور من شيخ الصدوق وقال السيد السند صاحب المدارك في كتاب الصوم من المدارك ان عبد الواحد بن
عبدوس من شيخ الصدوق المعبرين الذين اخذ عنهم الحديث مضافا الى مستوف عليهم من تصحيح العلامة وشيخنا
الثالث قد سئل الله تعالى رويها الحديث الا في نسخة وهو في سنده فانظر ان حديثه معدود من الصحيح لو لم يكن في سنده
منع عنه واما علي بن محمد بن قتيبة ففي حديثه عليه السلام اعتماد ابو عمر الكشي في كتاب الرجال ابو الحسن صاحب الفضل بن شاذان و
روايته كتبه في اخره وهذا الكلام منه يدل على مدحه من وجوه الدلالة على انه معتد الكشي وكونه مصاحبا لفضل بن
شاذان الذي يخفى جلالة قدره وكونه راوية كتبه لاسيما بالنسبة الى الدلالة على المبالغة وكونه صاحب كتب ومصنفات وقال
شيخ الطائفة في رجاله علي بن محمد بن القتيبي لم يذم الفضل بن شاذان فاضل وقال العلامة في الخلاصة انه لم يذم الفضل بن شاذان
فاضل عليه اعتماد ابو عمر الكشي في كتاب الرجال وبما جاز ان لانه كل استؤلف الامام جدد العظام على مدح هذا الرجل ما لا يخفى على اولي
الابصار والافهام مضافا الى ان العلامة في كتاب الكفارات من التخرير وشيخنا الشهيد الثاني في كتاب الصوم من الرد في صحيح
الحديث له الى علي بن ابي طالب في غار رمضان بالمحرم وحب عليه الكفارات الثلث في سنده هذا الرجلان وما يدل على جلالة
قدر هذا الرجل وغاية احتياطه بذكره شيخنا الصدوق في العلل والبعون بعد ان ورد الحديث الطويل المشتمل على كثير من العلل
لما احكام الشرعية حيث قال حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطاس رحمه الله قال حدثني علي بن محمد بن
قتيبة النيسابوري قال قلت للفضل بن شاذان لما سمعت منه هذه العلل اخبرني عن هذه العلل التي ذكرتها من الاستنباط
والاستخراج وهي من نتائج العقل او هي ما سمعته ورويته فقال ما كنت لاعلم مراد الله عز وجل بافرض ولا مراد رسول الله صلى الله عليه وآله

[illegible]

حين كل ركعتين في ركعتين بسم الله الرحمن الرحيم في ركعتين بسم الله الرحمن الرحيم في ركعتين بسم الله الرحمن الرحيم
لذلك ابن ابي شيبة في صحيحه في باب الحكم السبعة من باب ايات التهذيب عن يونس بن يعقوب قال قلت لابي الحسن ع صليت بغير طه
فقلت لا تشهد ثم قلت لابي الحسن ع ما سلمت علينا فقال لم تسلم وانت جالس قلت بلى فقال لا بأس عليك
ولو نيت حين قال ذلك استقبالهم بوجهك فقلت السلام عليكم اذا نظرت من صدر الحديث في ان المنى هو السلام عليكم
مع ذلك قال عليه السلام لم تسلم وانت جالس فيكون من السوء غير السلام عليكم والظاهر انه السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين وكذا قوله قلت بلى اذا نظرت من ان المراد منه انه سلم حال الجلوس لما قرأ في محله ان على انما يقتضي النفي
المتقدم ودلالة على ثبوت النفي سواء كان في ذلك النفي مجرد اقولك ما اكلت اليوم قال بلى اى اكلت او مقرونا باستغفار
فهو مقتضى النفي الذي بعد الاستغفار ودلالة على تقرير النفي وثبوت كافي قوله تعالى احب الان ان ينزع عظمه
وهذا هو الفرق بين بلى نعم فان نعم انما هو التقرير ما سبق اثباته سواء كان نقيضه ام اثباته مقتضى نعم بعد قولك ما قام
زيد اشفا الصيام من زيد كما ان مقتضى بعد قولك قام زيد ثبوته ولما في الجواب عن قوله تعالى الست بركم قالوا بلى
منه لظرفها الوجه في قول بعضهم انهم لو اذاعوا لكفروا جميعا فعلى هذا مقتضى قوله في الحديث قلت بلى بعد قوله ع الم
تسلم وانت جالس وقوع السلام منه في ذلك الحالة وقد عرفت انه غير السلام عليكم والظاهر انه السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين فقد دل الحديث على اطلاق التسليم عليه الصالحين لفظ التسليم فيه استلزام لاثبات المرام اعم من التسليم
عليكم والسلام علينا فامل تنبيه اعلم ان بلى الحديث هو قوله ولو نيت حين قال ذلك استقبالهم بوجهك فقلت
السلام عليكم كذا وجد في نسخ التهذيب لا يخفى في قوله ولو نيت حين قالوا الى غيره ولا يبعد ان يكون ذلك من تصرف السامع
وكان في الاصل لو نيت حين قالوا ذلك استقبالهم بوجهك فقلت السلام عليكم ومعنى الحديث على هذا انه بعد قولك
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تيقن الخروج من الصلوة فلا ينكر شح نسب السلام عليكم لانه حين قالوا ذلك
سلم علينا اي شئت استقبالهم بوجهك فقلت السلام عليكم والدليل على هذا التغيير هو ان هذا الحديث مروى في
قرب الاسناد في الباب الذي ذكر فيه الاحاديث الرواية عن مولانا موسى بن جعفر عليهم السلام عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن
يعقوب قال قلت لابي الحسن الاول عليه السلام صليت بغير طه فقلت لا بأس عليك فقلت لابي الحسن ع ما سلمت علينا فقال
اقام لك وانت جالس قلت بلى قال تسلم عليك فلو شئت حين قالوا ذلك استقبالهم بوجهك فقلت السلام عليكم ومن اطلاق
السلام عليها الصحيح المروى في باب التشهد في الركعتين الاولى والاربعة التسليم من الكافي وباب كيفية الصلوة من باب

التنبيه عن الجبر قال قال ابو عبد الله عليه السلام فان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت معلوم الى الله
فان قلت ذلك في الصلوة فهو لعمري من المفروضات والمنسوبة كما لا يخفى على من له درك على اننا لم نجد احدا من العلماء من فرق
الجمع بين المفاهيم كما لا يخفى على من تصفح كلماتهم البين واما استفادة ذلك من كلام شيخ الطائفة نور الله مضجعي
المصباح حيث اقتصرت في تسليمنا قوله الزوال بصيغة السلام عليكم فمرصدهم هو ان يكون ذلك من باب الاكتفاء بما قد
الامر من المجبرين بل هو المتعين لما استوقف من عباد الله الدالة عليه المطلب الثاني هو انه لا يجوز الجمع في مقام تسليمنا
بهن السلام عليكم وغيره من صيغتي التسليم وان ذلك من خواص الفرائض وهو ايضا في صحيح بل كما يجوز ذلك في الفرائض
يجوز في النوافل ايضا بل يمكن ان يبق بعنوان القاعدة كما ثبتت بقول في الفرائض يمكن الحكم بثبوته في النوافل بمجرد ذلك
الا اذا قام الدليل على خلافه فلا نفق في الحكم بثبوت الامور في الفرائض في النوافل الى دليل على حرة فان لم يقد دليل على
الاختصاص حكمه بالاشتراك الثابت وان ثبت ان يتضح لك حقيقة الحال فاستمع لما اقول عليك فنقول ان المناسب تصوير
المرام بمثال يناسب المقام فنقول مثال ما نحن فيه معجون ركبته سلطان حكيم من اجزاء مستعدة بعضها مما يتوقف عليه
تأثيره فعدم تسليمنا ان شاء الله وبعضه ما لم يكن كذلك فهو مما لم يتوقف عليه تأثيره لكنه مما يتوقف عليه كماله فاشقاء
لم يكن مستلزما لاشقاء اصل الثمرة لكنه مما يتوقف كماله عليه كمال الثمرة فله دخلية في كمالها كما في اصلها ثم يعين
ذلك السلطان بها مخصوصا لذلك المعجون ثم يطلب من عبده في ضمن ذلك الاسم حرة بعنوان الحكم والا لزام واخرى
من باب التذنب والرحمان فاذا تبين ذلك المعجون باجزاء القوة والمكانة فما اذا كان متعلقا بالطلب حتى يغني ذلك
عن سائر فيما اذا كان متعلقا بالطلب التذني فلا نفق في الى بيان مجرد ذلك على الاستبانه فيه ولا شك بعينه فاذا قلنا
الطلب التذني المتعلق بآية ذلك المعجون في ضمن ذلك الاسم فحكمه في المطلوبين وبما اذا كان متعلقا بالطلب حتى
الا من حيث هو لا خلاف في عدمه فكما حكم بحصول اصل الامتثال في الطلبات المستمرة فيها اذ روي الاجماع جزاء المقومة بممكن الا
على وجه الكمال فتوقف على مرعات الاجزاء باسرها ولو كانت ممكنة فكذلك في الطلبات المستمرة بها اذا تحقق ذلك فنقول
ان مهيتة الصلوة مثل ذلك المعجون فان لها اجزاء واجبة واجزاء مندوبة والاجزاء الواجبة مما يتوقف عليه الثمرة المطلوبة
في الصلوة فلا يحصل الامتثال حال الاخلال بها والاجزاء المندوبة مما يتوقف اصل كمالها لا اصلها فاشقاء لا لا يوجب
اشقاء اصل الامتثال واللفظة التي تعين لها الشارح عليه هو لفظ الصلوة تارة في ضمن ذلك الاسم بعنوان الحكم والا
واخرى في ضمنه ايضا بعنوان الرحمان والاستحسان المفروض انها باجزاء الواجبة والمندوبة فيما اذا كانت متعلقة بالطلب

انتهى فعمله في هذه الحالة كفى في العلم المطلوب في حالة الاخرى اي فيها اذا كانت متعلقة بالطلب الذي اذا المفروض
ان في ضمن ذلك الاسم ما يتعلق بطلب فاذا لم يقترن بالقرينة الدالة على المعاصرة نظر ان المطلوب المراد تلك الماهية
بجميع اجزائها كلها الامر لا يخفى في صورة كونها متعلقة بالطلب الذي لا تقبلي في الحكم بقا اجزائها الى ليل ومجدة
فجميع اجزائها واجبة كانت او مستحبة التي علمت في الصورة الاولى مكتوبة بالبقا في الصورة الثانية الا اذا دل الدليل
على خلافه اذا عرفت ذلك نقول ان المفروض ان الجمع بين صيغ التسليم الثلاث راجح في الفرائض فيكون كذلك في النوا
نظر الى شفاء الدليل الدال على انقائه فيها وهذه قاعدة وجيهة ومنها فحكم باستصحاب سبب الله الى اخره في تشييد
النافذة مع ان الحديث المستعمل عليه مودة الفريضة ومكة الحال في قول وتقبل شفاعته في استيفائه ولهذا لا يمكن لاحد ان
يدعي الايمان بها في النوافل غير جائز نظر الى عدم ثبوتها فيها لكون النص صريحاً في عدم ثبوتها فيها مودة الفريضة ومكة الحال
في كثير من الامور المندوبة في الصورة والحاصل ان كل دلالة ليل على ثبوتها في الفرائض محكم به ثبوتها في النوافل الا اذا دل الدليل
على عدمه فحكم باستصحاب سبب الله وقوته عند القيام من التمسك فيها والتحجيد بعد الانتصاب من الركوع وبعد السجدة والاعاء
في كل من الركوع والتسجود وغيره من الاداء والاقوال الراجحة النكارة وان لم يظهر لنا دليل يختص بالنوافل بل لو كان الخلاف
في بعض ما ذكر لم يكن مقتضى في الحكم بالثبوت اليه في الحقيقة ان قلت ان هذه القاعدة وان كانت وجيهة لكنها مبنية
على تسليم اعمالي والهيته وهو ممنوع والتسك فيما اتم بصدده مصادرة قلنا مع ظهور الامر وعدم افتقار الى الاستدلال
نقول يمكن الاستدلال عليه من نصوص متعددة منها الصحيح المعروف الذي اطلقت للشيخ الثلثة نورا الله تعالى الحمد على
عدايتهم عن حماد بن عيسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام يا حماد احسن ان تصلي قال فقلت يا سيدي انا احفظ كتابك
في الصلوة قال لا عليك يا حماد قم فصل قال فقلت يا سيدي من وجهها الى القبلة فاستغنى الصلوة فركعت وسجدة
قال يا حماد لا تحسن ان تصلي ما اتفق ما راجل منكم يا سيدي ستون سنة اربعون سنة فلا يفهم صلوة واحدة سجدة واحدة قال
حماد فاصابني في نفسي اذ ان هاتفت جئت فما كنت تعلمني الصلوة فقام ابو عبد الله عليه السلام مستقبلاً القبلة مستغنياً
بديه جميعاً على فخذه فوضع اصابعه وقرب بين قدميه كان بينهما قد رثمت اصابع منفرداً واستقبل باصابع حليته جميعاً
لم يحررها عن القبلة وقال بخشوع الله اكبر ثم قراء الحمد بترتيل وقل هو الله احد ثم صبر مائة بقدر ما يتفلس وهو قائم ثم رفع يديه
بصالح عبده قال الله اكبر وهو قائم ثم ركع ومثلاً كفيه من كبره منفرجات ورد كفيه الى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو سب عليه
قطرة من ماء او من لم يزل لا استواء ظهره وتغنى عن غيبه ثم شفع ثلثاً بترتيل فقال سبح ربك العظيم وكبره ثم استوى

فلما شتم من القيام قال سمع الله لمن حمده ثم كبر وهو قائم ورفع يديه حيال وجهه ثم سجد ولبط كيفية مضموت الأصابع بين يدي ركبتيه حال وجهه
حال سبحان ربّي الأعلى وبكده ثلث مرة ولم يضع شيئاً من جسده على شيء من الأرض وسجد على ما نزلت عليه من الأرض من الركعتين من أجل ما نزلت عليه من
والجبهة والنافه فقال سبعة منها فرض سجدة عليها وهي التي ذكرنا الله في كتابه فقال وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً وهي الجبهة
والكفان والابهامان والركبتان ووضع النافه على الأرض ستة ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال الله أكبر ثم قعد على
الأسير وقد وضع ظاهراً من الأرض على بطن قدمه الأسير وقال استغفر الله ربّي والتوب إليه ثم كبر وهو جالس وسجد تسجدة الثانية
قال قال في الأولى ولم يضع شيئاً من يديه على شيء من الأرض ولم يضع ذراعيه على الأرض فصل ركعتين على هذا
وبناء مضموت الأصابع وهو جالس في التشهد فظفر من التشهد ثم قال بجمادى مكة اصل وجبه الدلالة على المرام هو ان الظاهر
ما صدر منه عليه السلام هو النافله والصلوة في قوله مقتضى قوله عليه السلام بهم مكة اصل اتيان الصلوة واجبة كانت أو مستحبة على الخو
الصادر منه عليه السلام وهو انما يكون عند اتحاد الهيئة وهو المدعى بعبارة اخرى وهي ان الصلوة الصادرة منه عليه السلام هي
النافله والصلوة في قوله عليه السلام بمكة اصل ما الفرقية فقط كما لا يمتنع قوله عليه السلام ما اخرج بالرجل منك يا بني عليه ستون سنة
او سبعون سنة فلا يقيم صلوة واحدة سجدة واحدة او غنم من الفريضة والنافله واما احتمال ارادة النافله فقط فلا يندرج فيهم
كما لا يخفى وعلى ان من الاحتمالين المذكورين ثبت المرام كما لا يخفى على اولى الناقل والثام ويل عليه ايضاً صدر الحديث وهو قوله
عليه السلام ما جحد لا تحسن ان تقبل يا علي ان الصلوة في قوله عليه السلام محسن ان تقبل يا علي فيها التردد الذي ذكرناه الصلوة التي اخذ
بها حماد في حضوره عليه السلام هي النافله وذلك لا يكون الا لاجل اتحاد الهيئة في النوعين والظاهر ان وجهها الصحيح المروي في باب
التفويض الى رسول الله صلى الله عليه وآله من اصول الكافي عن فضيل بن يسار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لبعض اصحابه
الما حران الله عز وجل ادب نبوية فحسن ادبه الى ان قال عليه السلام ثم ان الله عز وجل فرض الصلوة ركعتين ركعتين عشرة ركعات
فاضاف رسول الله صلى الله عليه وآله الى الركعتين ركعتين الى المغرب ركعة فصارت ركعة الفريضة لا يجوز تركها الا في سفر وفرد
الركعة في المغرب فتركها قامة في السفر والحضر فاجاز الله له ذلك كله فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة ثم سن رسول الله صلى
عليه وآله النوافل اربعاً وعشرين ركعة مثلي الفريضة فاجاز الله عز وجل له ذلك والفريضة والنافله احدى وخمسون ركعة منها
ركعتان بعد العشاء جالساً بعد ركعة مكان الوتر وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان وستين رسول الله صلى الله عليه وآله الصوم شعبان
وثلاثة ايام في كل شهر مثلي الفريضة فاجاز الله عز وجل له ذلك الحديث في استفادة المرام في موضع منه مما لا يخفى على اولى السائل
والاقدام والتفويض على هذا المضمون كثيرة وفيما ذكرناه كفاية ان قيل سئل ذلك لكن يقول من ادبيل على لزوم الاقتصار في النوافل

بصحة السلام عليكم وعدم جواز الجمع بينهما وبين غيرها وذلك لأن شيخ الطائفة اقتصر في المصباح في نافذة الزوال بصيغة المذكورة ولم يجمع
بينها وبين غيرها ومنه يظهر عدم جواز الجمع إذ لو جاز ذلك لما اقتصر بها لاسيما أنه لم يقتصر في ذلك التشهد على القدر الواجب بل
ذكر فيه بعض الأمور المندرجة مثل بسم الله وبالله إلى آخره وكذا وقبل شفاعة في أمته وأربع ورجته وخصوصاً أنه لم يقتصر في تشهده
صلوة الظل بالواحدة بل جمع بين الصنيع الثالث فلو كان الجمع ناجي النوافل لفعل كما في فرضية الظل فلتا لا يشتهر في ضعف هذا
الكلام فو اما أولاً فلان قول الفقهاء الواحد لا يصح أن يكون دليل على حكم شرعي لما صحت بغيره عن مقتضى القاعدة التي ابرزها
واما ثانياً فلأنه مرجح في التهذيب بجواز الجمع بين الصفتين في تشهد النوافل حيث قال بعد ان اورد جملة من النصوص الدالة بخبر
بين التسليم في ركعتي الشفع وعدمه التي منها صحبة معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اسلم في ركعتي الوتر فقال ان
شئت وان شئت لم تسلم بهذا محصله وهو ان التسليم المخبرية هنا محمول على التسليم المخصوص لان عندنا ان من قال
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في التشهد فقد انقطعت صلوة فان قال بعد ذلك التسلم عليكم ورحمته وبركاته جاز
ان لم يقل طرازاً ايضاً فكان التخيير انما ساد هذا الضرب من التسليم وهذا الكلام منه قدس روحه يصرح بجواز الجمع بين السلام
وعلى عباد الله الصالحين وبين السلام عليكم في تشهد الشفع بل في تشهد مطلق النوافل بل مطلق التشهد وطاؤه دعوى اطلاق
الشيعة عليه مع ذلك لا وجه للتعويل على ما يورده كلامه في المصباح فالحمد لله الموفق للرشاد والصلاح وبهائم الظاهر شيخ
الطائفة في هذا الاقتصار تابع شيخنا المفيد في القنعة فانه اقتصر في تسليم نافذة الزوال بتلك الصيغة بل بعبارة في هذا التواتر
لانه قال بعد ان ذكر الاداب المعتبرة في المجلس للتشهد يقول بسم الله وبالله والحمد لله والاسما الحسنى كلها تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة صلى الله عليه وآله الطاهرين
وسلم تجاه القبلة تسليمه واحدة يقول السلام عليكم ورحمته وبركاته يعمله مع التسليم بغية الى بنية انتهى كلامه على الله مقامه
لما كان قوله تسليمه واحدة يوم عدم جواز الاثنين اسقطه شيخ الطائفة في المصباح فقال ثم سلم تجاه القبلة بوي بوضعيته الى بنية يقول
السلام عليكم ورحمته وبركاته وتظهر من ملاحظة كلامه من ان مقصوده من هذا الاستقاط لئلا يذهب العلم الى ما يستدعي ذلك
القيود من عدم جواز الجمع بينهما وبين غيرها فكيف يجعل كلامه دليلاً على ذلك ثم ان الفضل سمار بن عبد العزيز لم يراع الوجه الذي ذكرناه
فاتي بمثل عبارة المغنوة في المراسم في نافذة الزوال ثم مجلس فتيته هذا بان يقول بسم الله وبالله الى ان قال وسلم تجاه القبلة
واحدة ويقول السلام عليكم ورحمته وبركاته ويخبر بوجهه علينا وبنه ثانياً في ركعتي كل ركعتين بتسليمه على كيفية ما رسم لكن ذكر في
كلامه ما يشهد الى ان ما يستدعي القيد المذكور لم يكن مراداً له حيث قال بعده من غير فصل ثم يؤذن ويقوم بعلى الظل أربع ركعات تسليمه

واحدة الى اخره مع ان يجوز الجمع بين صيغ التسليم في فريضة الظهر مثلا لا ريب في وان كان لا سرف في النوافل ايضا كذلك مما يؤيد ان مرادها
لمس الاقضية السلام عليكم ما ذكرناه في المقنعة والدراسم في تسليم الفرائض اليومية حيث ذكرنا بعد الفرائض من التشهد
مستحب السلام عليكم اثبات النبي وحمد الله وبركاته ويؤمى بوجهه الى القبلة بقول السلام على الامم الراشدين السلام